المبدأ الثاني

الثورة

ما هي الثورة؟

الثورة هي عملية تغيير جذري تضرب بعمق في البنية الطبقية والبنية الثقافية للمجتمع، لتبني مجتمعًا أفضل على أسس طبقية وثقافية جديدة، وهذا يتم عبر الفعل الثوري الذي ينتزع الحاضر انتزاعا كي يحل محله واقعًا بديلا يفضي إلى مستقبل أحسن.

ولا سبيل لإتمام عملية التغيير هذه إلا برؤية واضحة، تتضمن حزمة من الأهداف على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي، وإلا تكون ثورة عمياء بلا رؤية، لا تعرف ماذا تبني، فتخلق فراغًا خطيرًا قد يفتح الباب للعصف بالأخضر واليابس.

وفي سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية، لابد من توظيف النظام السياسي والمنظومة الاقتصادية كأدوات لتحقيقها، وهو ما سيستدعي تغييرًا في البنى السياسية والاقتصادية، كي تلائم الأوضاع الجديدة.

ولا يقوم بمثل هذه العملية إلا ثوار يطلق عليهم «الطليعة الثورية»، وهم أصحاب تصور للمجتمع المنشود، ومن لديهم الرؤية لكيفية تحقيق أهداف الثورة، والإرادة السياسية لتطويع نظام الحكم والمنظومة الاقتصادية لإنجاح عملية التحول العميق.

كل هذا بشرط تفويض القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في المستقبل الجديد، التي يشترط أن تمثل قواعد شعبية عريضة، قد لا تكون أغلبية المجتمع ولكن على الأقل تكون أكثرية القوى الحية فيه، فالإرادة الشعبية هي مفتاح النصر، وبالرغم من كونها تحت قيادة طليعة ثورية معينة، وإذا اتسعت الهوة ما بين تطلعات هذه الطليعة وتطلعات القوى الاجتماعية التي تعبر عنها، فإن هذا يكون دليلا على ضعف تواصل الطليعة مع مجتمعها وعدم تجسيدها آماله، فحيث إن الطليعة الثورية دون الجماهير ما هي إلا فصيل سياسي انقلابي.

وينعكس ضعف التواصل هذا انعكاسًا مباشرًا على مدى قدرة التحول من حالة الثورة إلى دولة الثورة، فكلما زاد المدى الزمني في تحويل «الثورة» إلى «دولة الثورة» يعد هذا مؤشرًا على شرود الطليعة الثورية عن مسار بناء المستقبل، وفي بعض الأحوال تفشل هذه الطليعة الثورية في بلوغ أي شيء سوى الفوضى ومزيد من تدهور أحوال المجتمع، وهم من نسميهم «الطليعة الفاشلة».

وبالتالي، فمن أجل نجاح الثورة، يجب وصول الطليعة الثورية إلى السلطة، لإعادة صياغتها ومن ثم استخدامها كأدوات تحقيق التغيير الجذري، في سبيل قيادة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في المستقبل الجديد من أجل إنجاح عملية التحول الثوري للمجتمع بأسره.

وعلى مدار القرن العشرين هناك عدة نماذج ثورية نود الإشارة إليها:

- فهناك الثورة البلشفية في روسيا التي نجحت في أكتوبر ١٩١٧م في الاستيلاء على السلطة عبر الانتفاضة المسلحة، ومنها بدأت العملية الثورية الشيوعية[٤].

- وهناك الثورة النازية في ألمانيا التي نجحت في يناير ١٩٣٣م في الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية طبقًا للشرعية الدستورية القائمة، ومنها بدأت العملية الثورية النازية[٥] [٦].
- وهناك الثورة الماوية في الصين التي نجحت في سبتمبر ١٩٤٩م في الاستيلاء على السلطة عبر الحرب الأهلية ما بين قوات ماو تسي تونج الشيوعية وقوات شيانج كاي شيك القومية، ومنها بدأت العملية الثورية الشيوعية[٧].
- وهناك ثورة يوليو في مصر التي نجحت في يوليو ١٩٥٢م في الاستيلاء على السلطة عبر انقلاب عسكري على النظام الملكي، ومنه بدأت العملية الثورية الاشتراكية/القومية العربية[٨].
- وهناك الثورة الإسلامية الشيعية في إيران التي نجحت في فبراير ١٩٧٩م في الاستيلاء على السلطة عبر انتفاضة شعبية، ومنها بدأت العملية الثورية الإسلامية الشيعية[٩].

هذه الأمثلة الخمسة التي ذكرناها توضح أنه قد تم الفعل الثوري- الذي كما ذكرنا أنه انتزاع للحاضر- بغرض القيام بالتغيير الجذري لبناء المجتمع الأفضل، وهذا الفعل الثوري انقسم إلى وسيلتين للطليعة الثورية لتصل إلى السلطة في سبيل البدء في العملية الثورية، إما بالوسيلة الكلاسيكية وهي الانقلاب على سلطة قائمة (الانتفاضة المسلحة «الثورة البلشفية»، الحرب الأهلية «الثورة الماوية»، الانقلاب العسكري «ثورة يوليو»، الانتفاضة الشعبية «الثورة الإسلامية الشيعية») أو بالوسائل الديمقراطية في إطار شرعية قائمة «الثورة النازية».

لكن لماذا الربط في البيان القومي ما بين الثورة والقومية العربية، أولا فمن حيث القومية العربية في حد ذاتها، فوحدة الوطن العربي في صورة دولة الوحدة التي تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية، هي ثورة اجتماعية سياسية من الطراز الأول، فهي هدم لدول وإنشاء على انقضاضها دولة أقوى، واندماج مجتمعات متعددة في مجتمع أكبر، وهو أيضا ما سيكون له تأثيره المباشر على موازين القوى في العالم أجمع، فهي ثورة كزلزال عنيف يهدم أوضاعًا ليبني عليها ما هو جديد.

ثانيًا: من المهم أخذ الظرف التاريخي الراهن في الحسبان، من حيث الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تسمى الربيع العربي، ماذا كانت وما آثارها، وكيف يمكن من خلالها بناء المستقبل؟

فالربيع العربي الذي بدأت تفاعلاته في ديسمبر من العام ٢٠١٠م، هي بداية ما يمكن أن نطلق عليه «عصر الثورة»، فنحن نعيش في ظل عصر الثورة بامتياز، فالمنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» بدأت في الانهيار، وتداعت أحجار أسوارها فتصدع البناء الإقليمي بأسره، وهذا لأن النُظم الاجتماعية السياسية التي تعد بنيان هذه المنظومة الإقليمية لم يكن في قدرتها استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها، فانفجر الموقف وبدأت عملية انهيار المنظومة «الشرق أوسطية».

ولغياب الطليعة الثورية، فقد كانت انفجارات عمياء، لا رؤية لها ولا غاية لحركتها، فخلقت فراغات وفتحت ثغرات نفذ من خلالها كل طامع وانتهازي، هذا إلى جانب قوى السيطرة الغربية، التي سعت وتسعى كما ستسعى، للإبقاء على مضمون منظومتها الإمبريالية، حتى إن قبلت بتغيير ظاهري لا يمس مضمونه الاستغلالي، فالوطن العربي ملحق بنظامها العالمي، وله أدواره التي يلعبها كي تضمن سيادتها المطلقة على العالم.

وسلسلة الانهيارات ستستمر بأي حال من الأحوال، فنحن في عصر الثورة، والنُظم الاجتماعية السياسية سيستمر مسلسل انهياراتها لا محالة، مهما حاولت من تجميل صورتها، لكن غياب الطليعة الثورية سيزيد من حدة الفراغ، وسيستمر مسلسل التآكل، ويتحول الوطن العربي إلى فضاء عربي مستنزف يمهد الطريق للقوى الراغبة في ابتلاعه، اللهم إلا إذا كان لمصر العربية قول آخر.

فعصر الثورة من الثوابت، قد تقل الوتيرة بعض الوقت، ولكن قطار الثورة قد تحرك، وهو ما يفرض على مصر العربية حسم اختيارها، إما أن تقتحم دوامة الفزع التي تتسع حولها، وتملأ هذا الفراغ، وتسد ثغراته، وإما أن تنتظر داخل حدودها، حتى تبتلعها دائرة النار، مهما أصدرت ضجيجًا واهمًا أنها لن تسقط فيها.

فمصر موصولة بمحيطها العربي، ومحيطها العربي يحترق، وعمقها يتآكل، فلا مجال إلا بكسر قيود الحدود، وإطفاء حريق نيران الدمار، والدفاع عن وجود الوطن العربي، وعن بقاء الأمة العربية.

وإن كانت مصر في حالة وهن، فهذا ليس حجة، فالوهن نتيجة نظام اجتماعي سياسي فاسد، يبدد طاقاتها ويكبل حركتها، فالثورة الاجتماعية هي الوسيلة، والثورة القومية العربية هي الغاية، وبهذا يعدان ثورتين، والثورتان هما ثورة

كبرى، والثورة الكبرى هي أم المعارك، إما أن تبدأ مصر العربية وتسعى لحرق المراحل لبلوغ أهدافها في أقصر مدى زمني ممكن، وإما أن تخرج من التاريخ وتطرد إلى خارج العصر.

والغرض من هذا البيان ليس الوعظ، بل بناء التنظيم القومي الذي يتقدم موقع الطليعة الثورية الغائبة، حتى ينهي عصر الثورة ويبدأ عهد دولة الثورة، وكما ذكرنا من قبل، أن المعركة تبدأ في مصر، والفعل الثوري يكون عبر الوسائل الديمقراطية، أو بالوسائل الكلاسيكية بانتزاع الحاضر، عبر انقلاب ثوري على سلطة قائمة لا تسمح بالتغيير الديمقراطي الحقيقي.

الثورة الاجتماعية:

إن محور أي فكر أو عمل سياسي- سواء كان يتبع المنهج الإصلاحي أو المنهج ثوري- محوره وغايته هو بناء المجتمع، وأي فكر أو عمل سياسي لا يضع المجتمع كغايةٍ لحركته، يعد منقوصًا وغير ناضج بما يكفي كي يبني المستقبل.

فالمجتمع هو الأصل، والبناء الاجتماعي يعد مجالا، وكل النواحي على مختلف الأصعدة هي انعكاس لأحوال المجتمع وحصاد لما سبق من عملية بنائه، فقوة واستقرار نظام الحكم هو واجهة المعادلة السياسية الاجتماعية الحاكمة التي أفرزها النظام الاجتماعي، والذي بدوره هو انعكاس لحال البناء الاجتماعي، وهذا ينطبق على حيوية التنمية الاقتصادية، والطاقة الإنتاجية، وقوة الجيش، واتساع أفق الفكر الديني، وتنويرية الإبداع الثقافي وغيرها من المكونات حتى الوصول إلى الدولة ذاتها، فهذا كله له أصل، الذي هو المجتمع، وكل هذه المكونات هي فروع تعكس ماهية البناء الاجتماعي وأسسه الثقافية والطبقية، والعكس صحيح، فالاستهلاك وخمول الحيوية والتفكك الاجتماعي والطائفية وانهيار منظومة القيم ظلامية الفكر وغيرها من الظواهر، هي انعكاس لأحوال البناء الاجتماعي، الذي هو ثمرة النظام الاجتماعي السياسي.

وإذا كان المجتمع «العربي المصري» هو نواة الدولة، التي بدورها تكون المحرك المنشود لعملية الوحدة العربية، إذًا فالنواة يجب أن تكون في منتهى القوة كي تتمكن من استيعاب الصدمات وصد الهجمات، بمثل ما تكون قوة حيوية كاسحة لتنجح في بلوغ مدى هائل كمدى إنشاء دولة الوحدة العربية.

فالمعركة إذًا تكمن في البناء الاجتماعي، والسؤال إذًا هو كيف يمكن إعادة بناء المجتمع «العربي المصري» بمعادلة تفجر طاقاته وتعزز قدراته ليصبح هذه القوة الحيوية الكاسحة؟

حيث إن البناء الاجتماعي القائم قواعده مبنية على أقلية اجتماعية حاكمة- الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى- تمثل ١٠٪ من المجتمع وتملك حوالي ثلاثة أرباع الثروة الوطنية* [١٠]، في مقابل أغلبية تملك النصيب الأصغر منها، وهو ما يخلق خللا صارخًا في التوازن الطبقي وما يترتب عليه من تناقضات اجتماعية عميقة.

وهذه الأقلية متغربة (متأمركة تحديدًا) في طقوسها الاجتماعية ولسانها ونمطها الاستهلاكي وفكرها الاجتماعي السياسي، تتشابك مصالحها الاقتصادية مع النخب الاقتصادية الغربية، وتعد مَنفذًا ثقافيًا للقيم الثقافية الغربية ونمطها الاستهلاكي، كما تعد أداة حاكمة للكتل الضخمة من المجتمع تطوعها لصالح التوجهات الإقليمية لقوى السيطرة الغربية، وهذا في مقابل الكتل الهائلة من الشعب التي تمثل أغلبيته الساحقة، وقد تمت عملية تجريف اجتماعي عميق لإفقارها وتجهيلها اجتماعيا وثقافيًا وسياسيًا، لحشر مطالباتها بالتغيير في حناجرها، وخنق طاقاتها بدلا من تفجيرها، وتجريدها من جميع الأدوات التي يمكنها التأثير في الواقع- وفي قلبها الوعي- كي تبقى خاضعة للأقلية الاجتماعية الحاكمة وتنصاع للتوجهات الداخلية والإقليمية والدولية.

وليس غريبًا أن بزوغ هذه الأقلية الاجتماعية الحاكمة ارتبط بالانقلاب على المشروع القومي العربي، وتزامن معه، فالملكية العامة تفككت لصالح سيطرتها على الموارد والثروات- كشريك أصغر لشبكات المصالح الغربية- وبعد أن تمت عملية الصلح مع إسرائيل والاعتراف بوجودها، ليس هذا فقط، بل احتلت مصر موقع حاكم للمنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية»، ودارت في الفلك الأمريكي، فالارتباط ما بين هذه الأقلية الاجتماعية الحاكمة وقوى السيطرة الغربية هو ارتباط عضوي.

* وهذه إحصائية لعام ٢٠١٤، وتوزيع الثروة بالتحديد هو ٣.٧٣٪ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان، و٧.٢٦٪ هو نصيب باقي الـ٩٠٪ من السكان.

وفي بلد محدود الموارد أصلا كـ«مصر العربية»، حيث إن تعداد سكانها يفوق طاقة مواردها، وهو أصلا بلد يستهلك بأكثر مما ينتج، واقتصاده ريعي لا يرتكز في أهم إيراداته على الإنتاج- فهو يعتمد على قناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج والسياحة والمساعدات الخارجية- وعلى أساس أن طبيعة الحراك الاجتماعي تتطلب الصعود على السلم الاجتماعي، هذا يعني في وضع المجتمع المصري الاقتراب من الثروة والسلطة، لأنهما يتركزان في قمة الهرم الاجتماعي، لكن الثروة محدودة، وقيمة العمل والإنتاج تذوب، فالمجتمع غير منتج، كما أن الوجاهة الاجتماعية فيه تُستمد من المظاهر المادية، وهذا يزيد من الضغط في اتجاه الصعود على السلم الاجتماعي نحو السلطة والثروة.

وفي ظل هذا النظام الاجتماعي السياسي تضيق قنوات الصعود على السلم الاجتماعي التي تعتمد على العلم والعمل والكفاح، فهي تأخذ مدى زمنيًا واسعًا يفوق المتوسط- هذا إن نجحت أصلا في أن تكون أداة للحراك الاجتماعي في اتجاه الصعود- في مقابل نسبتها إلى قنوات أخرى تنفتح لتقوم بدور أداة الصعود على السلم الاجتماعي، قنوات تستجيب لكل معطيات النظام الاجتماعي وتستجيب لمتطلباته، بأن تبقى أسس النظام الاجتماعي السياسي ثابتة، وتبقى على قمة الهرم الاجتماعي متغربة وموصولة بالغرب، والأهم هو أن تكون أداة سريعة للصعود على السلم الاجتماعي، ما يغلب على قنوات الصعود هذه طابع الفساد ويتجلى هذا بوضوح في خصائص النخب الاجتماعية التي تمثل العناصر التي صعدت على السلم الاجتماعي حتى بلغت قمته وأصبحت من أقليته الحاكمة (نخب سياسية، اقتصادية، فنية، مال وأعمال الخ....)، التي يغلب عليها طابع الفساد المطبوع على النظام الاجتماعي السياسي، فحال هذه النخب يعكس أن قنوات الترقي الاجتماعي كانت على أسس غير الأخلاق والعلم والكفاءة والموهبة والاجتهاد، اللهم إلا نماذج قليلة.

وهذا ما يعكس الكثير من الظواهر الاجتماعية السياسية السلبية، ويعطي صورة واضحة أن هذا البناء الاجتماعي لا يستطيع تحمل عبء تحولات كبرى كالتي يهدف إلى تحقيقها البيان القومي، فهو بناء اجتماعي عليل غير قادر إلا على إنتاج المزيد من الخمول والتفكك في الداخل ويرسخ التبعية لقوى السيطرة الغربية في الخارج، والثورة الاجتماعية التي تهدم أسس النظام الاجتماعي السياسي الفاسد وتبني نظامًا اجتماعيًا على أسس ثقافية وطبقية جديدة، هي طوق نجاة المجتمع «العربي المصري» من الغرق في أعماق التحلل الاجتماعي، والعبور به إلى بر مجد الإمساك الحر بزمام المستقبل.

النظام الاجتماعي السياسي الموجود نخبوي توريثي، يعتمد على الطبقة العليا كركيزته، والثروة هي أداة الحكم والنفوذ على الدولة والحكم، نواته الفردية حتى لو تفككت الأسرة في المقابل، قيمه مادية حيث إن ما يحركه هو المال، والوجاهة الاجتماعية مرتبطة بالمظهر المادي، فالمال هو وسيلة الحراك الاجتماعي والصعود على السلم الاجتماعي، قانون البيع والشراء بغرض الربح هو قانونه العام، فالسياسة والثقافة والتعليم والصحة، كلها تباع وتشترى، لكنه نظام اجتماعي سياسي مستهلك، يستهلك بأكثر مما ينتج، فالمجتمع المديون أكثر انكسارا من المجتمع الدائن، وهذا يسهل الخضوع والتبعية لقوى السيطرة الغربية الراعي الأول لمثل هذا النظام.

أما الثورة الاجتماعية فتهدف إلى بناء نظام اجتماعي سياسي قلبه المحرك هو الطبقة الوسطى- هذه الطبقة التي يجرى محوها وتجريفها بشراسة*- وسلطات الدولة هي مشرط الجراحة الذي سيجرى به عمليات التغيير الجذري في شتى أرجاء الدولة والمجتمع، لإنشاء بناء اجتماعي يعلو من قيمة الأخلاق والاجتهاد والعلم والمعرفة، نواته تكون الأسرة لا الفرد، فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، والصعود على السلم الاجتماعي فيه مرتبط بالعمل والكفاءة والاجتهاد إلى جانب النجاح في خدمة المجتمع، أيًا كان المجال، بحيث يكون الفرد مُسخرًا لخدمة المجتمع، كي يكون المجتمع كتلة واحدة تعلو مصلحتها (المصلحة العامة) على مصلحة الفرد، وألا يُسمح بأن تكون مساحة الفردية هي التي لها الغلبة، فيصبح المجتمع عبارة عن تجمع لأفراد، فالمجتمع الجماعي التعاوني هو القادر على التحدي.

وبناء على ذلك، فالطبقة العليا (الأقلية) في مقابل الطبقة الوسطى والأغلبية، الظلم والاستغلال في مواجهة العدل والمساواة، والوطنية الانعزالية التابعة لقوى السيطرة الغربية في الخندق المضاد للقومية العربية، والتغريب الوافد «العلماني المادي» في صراع مع الأصيل «العربي الإسلامي»، إذًا فالوجود القائم لا سبيل إلى التعايش معه، فهو صراع وجود ما بين الثورة ونقيضها.

فإما أن يستمر مسلسل التجريف الاجتماعي ليتواصل تفكك المجتمع إلى درجة التحلل، ويصبح مجتمعًا من الهمج، فاقدًا شخصيته وكيانه، وإما أن يتحول بالثورة الاجتماعية لمجتمع جديد قادر على أن يبني ويبدع غدًا أكثر إشراقًا.

---

* الطبقة الوسطى في عام ٢٠٠٠م كانت ٧.٥ مليون من أصل مجتمع ٧٥ مليونًا، وفي عام ٢٠١٥ أصبحت ٩.٢ مليون من أصل مجتمع ٩٠ مليونًا، فهذا تجريف ومحو للطبقة الوسطى في أبشع صورة، ولم لا وهي العدو الأول للوجود الاجتماعي السياسي الاستغلالي القائم[١١].

الثورة الثقافية:

مادامت الثورة الاجتماعية تهدف لبناء مجتمع «عربي مصري» يمثل قوة حيوية ضاربة، إذًا فمن وسائلها لبلوغ هذا القضاء على أي ظواهر داخلية (دينية، سياسية، ثقافية، أخلاقية) من شأنها التحميل على حركة المجتمع تكون نتاج أفكار ومفاهيم متخلفة تكبت حيويته وتخنق إبداعاته، وبما أننا نؤمن بأن الثقافة في الأصل هي بنى إدراكية وأنساق معرفية متكاملة تولد مجموعة من القيم والمفاهيم التي يُعبر عنها في ممارسات أفراد المجتمع، وتنعكس على إبداعات المجتمع في الفنون والآداب والفكر، فإذا كان هناك تردٍّ- يصل إلى حد السقطة- في الإبداع الفني والأدبي كالذي نشهده في مصر العربية، فهذا انعكاس مباشر على أوضاع المجتمع (وطبقته الوسطى بالتحديد)، وبالتالي فالثورة الثقافية التي تضرب بعمق في الجذور لتغير في البنية الفكرية للمجتمع، هي أحد الأسلحة الرئيسية لقهر التخلف، في سبيل مجتمع «عربي مصري» جديد، يمثل القوة الضاربة للوحدة العربية.

والتخلف لا يقتصر على أن يكون نتاج مفاهيم خارج سياق العصر أو عادات بالية، فشوائبه تشمل كل فلسفة وقيم وافدة تحول دوننا ودون التحديث ذي الأصالة، وتقدمنا للمستقبل بلا بصمة لشخصيتنا الحضارية والقومية، وفي لحظة تاريخية كاللحظة الراهنة التي يعلو فيها صوت طرفي النقيض (التغريبي والأصولي)، الثورة الثقافية فيها ستشمل جبهتين لا جبهة واحدة.

العروبة: إن هوية أي أمة هي نتاج تفاعل لحركة التاريخ ولجغرافيا، وبالتالي فهي البوصلة التي تحدد اتجاه حركتها الذاتية نحو المستقبل، فحركة التاريخ يمكن أن نشبهها بمجرى مياه، أي محاولة لإيقاف حركته أو تحويل اتجاهه بغرض المساس بهوية هذه الأمة أو تلك، سيؤدي إلى اضطراب في حركتها نحو مستقبلها، وسيؤثر سلبًا على أدائها وهذا انعكاس لإصابتها بأزمة هوية، ومن ثم تخرج من التاريخ.

والوطن العربي غارق في هويات زائفة تمزع كيانه وترسخ الإبقاء على تجزئته، وإحلال هذه الهويات (الوطنية الانعزالية، الطائفية، المذهبية، القبلية) محل العروبة الجامعة، وبداية المعركة في مصر العربية، وحسم المعركة فيها يمهد للانتصار في معركة العروبة على صعيد الوطن العربي.

والثورة الثقافية تهدف إلى إخماد كل مدافع التشكيك في الذات العربية، وإسكات كل أبواق التشويش على الانتماء الحضاري العربي الإسلامي، والوسائل هي الكلمة والفن، حيوية الفكر وصدق القلم، التعليم والتثقيف، حتى تنقشع الغيوم عن شمس العروبة، فالوطن عربي والأمة عربية.

إذًا فالهدف أن يحس كل عربي بعروبته، العربي الذي لسانه العربي وثقافته العربية هما أصل عروبته، والعروبة التي تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية، الحضارة التي بناها أجدادنا من المسلمين والمسيحيين (وشاركهم اليهود في بعض المراحل).

اللسان العربي: إن ضعفت لغة أي أمة فقد ضاعت من الوجود التاريخي، وإن ضعف ارتباطها بلسانها أصابها الوهن، فاللسان العربي هو وعاء العروبة، وهذا الوعاء قد تسللت إليه شروخ هددت بكسره، منها شروخ المصطلحات الأجنبية الوافدة والدخيلة على اللسان العربي التي باتت تُردد هنا وهناك، هذا إلى جانب شروخ زحف العامية الركيكة على العربية الفصحى، فهي حرب لغوية باردة على جبهتين، جبهة اللهجة العامية وجبهة اللغات الأجنبية الدخيلة، لكن ثقتنا في بقاء العربية الفصحى تكمن في أن الإسلام هو حصنها الأخير، والقرآن الكريم هو إكسير حياتها الذي سيحميها كي لا تُمحى من الوجود، {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لعَلكُمْ تَعْقِلونَ}*، وبالتالي فالثورة الثقافية تستهدف التركيز على الاهتمام باللغة العربية الفصحى (في مصر النموذج العربي والمنارة الوحدوية) هو أولوية قصوى في الثورة الثقافية، حتى يصحو اللسان العربي فيقوى وعاء العروبة، فيفيق الشعور بالانتماء القومي العربي، وتظهر صحوة اللغة العربية الفصحى في الإبداع الفني والأدبي والفكري.

الفكر الديني العقلاني: نسمع كثيرًا حديث الذين يتحدثون تكرارًا عن تجديد الخطاب الديني، غافلين أن الخطاب يعبر عن الفكر، فالفكر الديني هو الأصل والخطاب الديني هو سيلة التعبير عنه، ودون تغيير جذري في الفكر الديني لن يتغير الخطاب الديني في مضمونه في شيء، فهامش الحركة سيكون مقيدًا بقيود الفكر الديني وحدوده، وبذلك فتجديد الخطاب الديني لن يكون إلا تجديدًا ظاهريًا للقشور دون المساس الجوهر.

* الآية «2» من سورة «يوسف»

يجب أولا التفرقة ما بين الدين الإسلامي وما بين الفكر الديني الإسلامي، فالدين ثابت والفكر الديني تناول له، حيث إن الدين صالح لكل زمان ومكان، وبالتالي فمساحة الاجتهاد واسعة، تسع مفردات كل عصر ومشكلاته، وتستوعب أوضاع كل مجتمع ومتطلباته، ونحن نرى أنه هناك رافدين رئيسيين للفكر الديني، يمثل كل منهما فلسفة فريدة عن الأخرى، الرافد الأول هو ما يمكن أن نسميه «الرافد العقلاني» الذي يضع العقل كمحور الاجتهاد والتأويل دون الخروج على ثوابت الدين، فالعقل هو أداة التفاعل المستمر مع الواقع المتغير ومجرى حركة التاريخ الذي لا ينضب، أما الرافد الثاني وهو ما يمكن أن نطلق عليه «الرافد النصوصي» الذي يضع النص فوق أي اعتبار، ويصب الوجود والتاريخ والعقل في قالبه، فالنص الجامد أقصى تعاطٍ ممكن معه هو ترديده من مكان لمكان، ونقله من عصر إلى آخر، وكل من هذين الرافدين يتفرع منه فروع قد يخرج بعضها عن إطار ثوابت الدين ذاته، أو يتشدد لدرجة الجنون، لكن يظل هذان الرافدان (العقلاني والنصوصي) هما أصل حركة التدافع الفلسفي في الفكر الديني الإسلامي.

لقد تمكن الرافد النصوصي من الهيمنة على الفكر الديني الإسلامي في عصرنا هذا، ولا ندري هل السبب هو الأخطار الخارجية التي تنال من الوطن العربي وتستبيح مقدساته بقدر ما تستبيح مقدراته، كحال الشيخ ابن تيمية وفكره النصوصي الذي تأثر بالخطر المغولي والصليبي، أم السبب هو الخوف من بريق الأفكار الجديدة والاتجاه إلى دفن الرؤوس في رمال النصوص والتشبث بالماضي، ليعكس الجبن عن مواجهة هذه الأفكار بالتسلح بالتراث والانفتاح على ما ينفع الناس، كالذي حدث حين توسعت الإمبراطورية العربية- الإسلامية فشملت العديد من الحضارات واستوعبت مختلف الملل والنحل، وانفتح أجدادنا بثقة في أنفسهم وحضارتهم على ترجمة الفلسفة والعلوم اليونانية والهندية والفارسية، وتأثر الشيخ ابن حنبل بهذا المناخ سلبًا وانعكاس ذلك على فكره النصوصي، أم أن السبب هو رغبة قوى السيطرة الغربية في التحكم في مقدراتنا باستخدام الفكر الديني كأداة لكبح جماح التقدم، وإلقائنا في دوامة ما لا ينفعنا على حساب ما ينفعنا، فنبحث عن الدجل ونمشي وراء الخرافات بدلا من أن يكون صحيح الدين هو قوة الدفع للعزة والقوة، كما كان الحال مع أجدادنا.

وعلى كل، فالفكر الديني النصوصي قد حمل صحيح الإسلام ما لا يستحق بأكثر مما ينبغي، آن الأوان له أن ينحى جانبًا، فالثورة الثقافية تهدف إلى ضرورة تمكين التناول العقلاني للفكر الديني الإسلامي، عبر تمكينه من الأزهر الشريف، فالظرف التاريخي الراهن ودقته لا يسمحان للأزهر أن يضم التوجهات الدينية تحت مظلة التناول النصوصي

للفكر الديني، فهذا المناخ لن ينتج تجديدًا في الفكر الديني الذي يفرز بدوره خطابًا دينيًا يصنع التحول الضروري في المجتمع «العربي المصري».

فهذا الظرف التاريخي يحتاج أزهرًا يستوعب كل أفكار العصر ويهضم كل احتياجات المجتمع «العربي المصري» كي يقتحم المستقبل، وهذا لن يتحقق إلا بالفكر الديني العقلاني، الذي يفهم روح الشريعة، التي تهدف إلى الحرية والعدل والارتقاء بالمجتمع والتقدم إلى المستقبل، ليس بالفكر الديني النصوصي الذي يخلط العادات والخرافات بالفكر الديني، ويحل الفكر الديني (الاجتهاد المتغير) محل الدين (الثابت)، ويصب الحاضر والمستقبل في قالب الماضي، دون التنبه لحديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) «لتتبعن سنن من كان قبلكم، باعًا بباع، وذراعًا بذراع، وشبرًا بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه» *

الثقافة والقيم «العربية الإسلامية»: إن الإسلام هو من نقى المجتمع العربي من شوائب القبلية، فأعطى قوة دفع هائلة لقدرة العرب السياسية، التي مكنتهم من فتح البلاد المحيطة، وكان لهذا أثره في ارتقاء الثقافة العربية وسيادتها على محيطها، فانتشرت مع انتشار اللغة العربية، وتشكلت الأمة العربية وانصهرت في بوتقة الثقافة «العربية الإسلامية»، ومخطئ من يظن أنها ثقافة بداوة وقبائل، فالثقافة العربية الإسلامية ثقافة مدن في الأساس (المدينة، بغداد، دمشق، القاهرة).

وفي ظل سطوة الغرب وهيمنته على العالم، ومع بريق حضارته العلمانية الأقوى، تخللت جدار الضعف العربي موجات من التغريب، عبر نفاذ القيم العلمانية عبر مقلدي الغرب، ظنًا منهم أن الثقافة الغربية هي السيد، أن القيم الغربية هي مفتاح السبيل للمدنية والحداثة، ولأن مصالح قوى السيطرة الغربية تستدعي الاعتماد على هؤلاء المقلدين، كي يتحول الوطن العربي إلى تابع للغرب وعلى هامش حضارته، فقد استغلت قوى السيطرة الغربية ضعفنا العربي في تمكين هؤلاء المقلدين من النفوذ والتأثير، حتى تنجح وتيرة التغريب، وتخمد كل القوى العربية الحية التي لا تقبل بتفكيك الحضارة العربية الإسلامية العريقة، وتحويل الوطن العربي إلى حديقة خلفية لقوى السيطرة الغربية.

* رواه البخاري ومسلم وابن ماجة

لكن هناك من الحواجز الدفاعية التي ستعطل كثيرًا وتيرة صب الوطن العربي في القالب الغربي، فهذا الوطن له ثقل حضاري وجذور راسخة، وإنقاذه من السقوط في بئر التحلل يكمن في استعادة حيوية ثقافته وبعث قيمه «العربية الإسلامية»، فالنظرة الغربية المادية للكون، التي تحول الإنسان والطبيعة إلى مادة تُستعمل، ستقف لها النظرة الأكثر اعتدالا التي تجعل الإنسان خليفة الله فيه، مستأمنًا عليه باستخلافه، كما قال الأستاذ الإمام «محمد عبده» «الإنسان عبد الله وحده وسيد كل شيء بعده» (١٢).

فالأصل هو التوازن والوسطية بين ما هو مادي وما هو روحي، والاعتماد على العلم والعقل مع الإيمان بالخالق المسبب للأسباب، واستيعاب مكانة الإنسان المميزة عبر هداية الدين وبتهذيبه لممارساته، وتطويع المادة في سبيل إعلاء القيم الإنسانية والتراحم ليس فقط مع بني آدم لكن مع كل كائن حي، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في كل كبد رطبة أجر» *

والثورة الثقافية من هذا المنطلق تهدف إلى إعادة ترميم منظومة قيمنا الاجتماعية، كالتعاون والإتقان في العمل والابتكار والإبداع البَناء وعدم التواكل والصدق والأخلاق العربية والشهامة وتكريم المرأة والتآخي والأمانة والمساواة والعدل ورفض الظلم وغيرها من هذه القيم التي تتفكك أواصر المجتمع بذوبانها، ويصبح على مشارف التحلل.

* رواه أبو هريرة

إعادة هندسة البنية الطبقية:

لا شك أن إعادة الصياغة الشاملة للمضمون الثقافي للمجتمع «العربي المصري» هي البوابة الرئيسية لجعله القوة المحركة لمصر العربية لتكون قوة التوحيد المركزية، لكن من الصعب إنجاح ثورة ثقافية دون إكمالها بإعادة بناء هندسة البنية الطبقية للمجتمع، حتى يضرب التغيير الجذري في عمق البناء الاجتماعي.

ترميم الشرخ الأفقي (الطبقي): الشرخ الطبقي نقصد به الفجوة التي تخللت جدار المجتمع «العربي المصري» حتى فصلته إلى طبقتين وأصبحت كل منهما مجتمعًا شبه مستقل بذاته، وقد تم بذلك فلق المجتمع إلى مجتمعين، مجتمع الأقلية العددية، على الرغم من كونه غنيًا وقويًا وحاكمًا ومتجانسًا نسبيًا، في مقابل مجتمع الأغلبية العددية، لكنه فقير ومشتت ومحكوم وغير متجانس نسبيًا، تشكل كل طبقة منهما مجتمعًا منعزلا بمفاهيمه وقيمه الخاصة وطقوسه الاجتماعية الفريدة، فكانت النتيجة أن تحول المجتمع إلى تجمع خامل بدلا من أن يكون مجتمعًا حيويًا ومتماسكًا.

وخيم الشعور بالظلم الاجتماعي الذي ولده هذا التفاوت الطبقي، فدفع هذا المناخ في اتجاه الصراع الطبقي الذي تطور في الاتجاه السلبي إلى حد الغل الطبقي، فانتشرت الجرائم الاجتماعية بقسوة، حيث إن الإحساس بالظلم الاجتماعي يعمق الإحباط ويكبت الطاقات ويبددها، كما يولد شحنات سلبية تغذي الشعور باللامبالاة، وقد وصل الأمر إلى العنف حتى إن كان مقنعًا بشعارات غير طبقية، دينية كانت أو سياسية.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم الصراع المتوقع الذي من المنشود أن تخوضه مصر لرفع راية الوحدة العربية، سنجد أنه لا مجال للانتصار في هذه المواجهة الحتمية إلا بضبط الحراك الطبقي إلى الدرجة التي تسمح بخلق مجتمع متجانس ذي تكامل طبقي، حتى يكون مجتمعًا متماسكًا وحيويًا، لكي يسعى المجتمع كـ«وحدة واحدة» قوية لقهر الصعاب التي ستحول بينه وبين توحيده وطنه العربي، والبنية الطبقية القائمة لا تساعد إلا على التجريف والفساد والخمول، ولا سبيل إلى تحقيق هذا إلا بإعادة هندسة هذه البنية على أسس جديدة.

ومدخل هذه الأسس يكون بأن إعادة هندسة البنية الطبقية تدور حول الدور المحوري للطبقة الوسطى، فالطبقة الوسطى هي النموذج الذي ننشد بناء البناء الاجتماعي على هيئته، كما أن من المنشود لها أن تحتل الموقع الحاكم للمعادلة السياسية الاجتماعية، والمحرك للنظام الاجتماعي الجديد، بالإضافة إلى كونها نقطة الارتكاز لعملية إعادة

هندسة البناء الطبقي بأكمله، حيث إنها الأكثر رسوخًا (ثقافيًا واجتماعيًا) والأكثر قدرة على حمل البنية الطبقية المنشودة، وهو ما يستدعي تقوية دعائمها، وبالتالي إعطاءها قدرًا من الأولوية في إعادة بنائها حتى تقدر على تحمل عبء الثورة الاجتماعية الأشمل.

ومن هذا المنطلق أردنا توضيح أن هذا البيان هو قومي عربي وليس طبقيًا بأي حال من الأحوال، فلا الهدف هو احتكار طبقة اجتماعية معينة للقرار السياسي الاجتماعي، ولا القصد هو انغلاق طبقة معينة على حالها بنمط استعلائي، كما أن البيان القومي لا يهدف إلى إلغاء الطبقات، فوجود طبقات اجتماعية ضروري لكونها المحفز الرئيسي للحراك الاجتماعي، الذي هو نواة أي حراك ثقافي أو سياسي أو فكري، لكن الهدف هو إنشاء بنية طبقية متوازنة لكي تكون قاعدة لحراك اجتماعي يؤسس مجتمعًا حيويًا ومتماسكًا.

الطبقة الوسطى: إن الهدف هو بناء الطبقة الوسطى على هيئة تكون قادرة على حمل البناء الاجتماعي الجديد وقيادته، ما سيستدعي توسيع قاعدتها بالشكل الذي يسمح لها بأن تكون العمود الفقري للبناء الاجتماعي بأسره، التركيز على بنائها ثقافيًا واجتماعيًا، حتى تتخلص من القيود التي تخنق طاقاتها وتكبل حركتها لتبدع في شتى المجالات، فالطبقة الوسطى هي محرك المجتمع «العربي المصري» المنشود، الذي هو القوة الحيوية للدولة، وبالتالي فالمجتمع العربي الموحد قلبه النابض هو الطبقة الوسطى «العربية المصرية».

وقيادة الطبقة الوسطى تكون بتمكين نفوذها على الحكم، وسيطرتها على وسائل الإنتاج، وامتلاكها أدوات التأثير على المجتمع والدولة، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى يكون على حساب تآكل الطبقتين العليا والدنيا، بدمج عناصر الطبقتين في الطبقة الوسطى وإلحاقهم بها، سواء بهبوط شرائح من الطبقة العليا على السلم الاجتماعي أو بصعود شرائح من الطبقة الدنيا عليه.

الطبقة العليا: إن الهدف الذي يخص الطبقة العليا هو إعادة صياغة مضمونها ذاته، فالنظام الاجتماعي السياسي الذي تمتلك فيه الطبقة العليا الثروة والنفوذ- التي تحتل قمة الهرم الاجتماعي- يترتب عليه وضع حاكم لها كقوة حاكمة للنظام الاجتماعي بأسره، ومحددة للمعادلة السياسية الاجتماعية وما يترتب عليه من نفوذ في التأثير على نظام الحكم والمنظومة الاقتصادية، فما تملكه هذه الطبقة من أدوات يجعلها قادرة على النفاذ في شتى أرجاء المجتمع والدولة، والتأثير فيها طبقًا لمصالحها.

فبما أن هذه الطبقة العليا تمثل أساسًا حاكمًا لنظام اجتماعي سياسي، يتم فيه إحكام السيطرة على أغلبية المجتمع– واستغلالهم– حتى ينصاع إلى توجهات جيواسترتيجية إقليمية تؤمن مصالح قوى السيطرة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يفسر تغريب هذه الطبقة (أمركة بالتحديد) في لسانها وطقوسها الاجتماعية، وينعكس على نمط الإنفاق والاستهلاك الاستفزازي للطبقة العليا.

وبالتالي فإعادة صياغة مضمون الطبقة العليا سيستدعي محوها اجتماعيا وبشكل جذري من البناء الاجتماعي الجديد، وتفكيك سيطرتها على وسائل الإنتاج والثروة وأدوات التأثير، وتوزيع إرث هذه الطبقة على المجتمع بأسره على صعيد الثروة، وعلى الدولة– التي تمثل الشعب ديمقراطيًا– على الصعيد السياسي والاقتصادي، وسينتج عن ذلك هبوط هذه الطبقة من مصاف الطبقات العليا إلى مرتبة الشرائح العليا من الطبقات الوسطى، بالإضافة إلى إعادة صياغة نمطها الاستهلاكي بغرض «خفض سقف التطلعات لباقي طبقات المجتمع» في سبيل تجنب الآثار السلبية لـ«أثر المحاكاة الاجتماعية»، وتأثيرها السلبي في شكل «ضغط استهلاكي» على أفراد المجتمع، الذي يفرز حالة من عدم الرضا العام والذي يمس السلم الاجتماعي.

الطبقة الدنيا: إن الوصف الذي يمكن أن نطلقه على الهدف المستهدف تحقيقه بالنسبة للطبقة الدنيا هو «طبقة الحد الأدنى»، فبغض النظر عن أن تحريك كتل ضخمة من الطبقة الدنيا في اتجاه الصعود على السلم الاجتماعي للالتحاق بالطبقة الوسطى والاندماج فيها هو غاية البناء الاجتماعي الجديد، بما يحرر طاقات هائلة تم كبتها وخنقها من قبل بناء اجتماعي فاسد، لكن الطبقة الدنيا لها بنية منشودة، وهي ألا يتم تخطي الحد الأدنى الذي يمس مبدأ العدل الاجتماعي، طبقًا لمعطيات العصر، من بناء (ديني، تربوي، علمي، ثقافي، اجتماعي، سياسي) لهذه الطبقة، وعدم السماح لليأس من مستقبل أفضل أو للاحتياج أن ينالا من أفرادها.

ويمكن إجمالا وصف الهدف النهائي المطلوب تحقيقه، بإقامة مجتمع ذي طبقة وسطى واحدة هائلة، يوزع فيها الدخل والثروة الوطنية بنسب لا تسمح بخلق فجوات طبقية، كي لا تحدث تناقضات اجتماعية، تؤثر سلبًا على تجانس البناء الاجتماعي، بحيث يشترك أدناها وأعلاها في تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، لكن مع فروق في داخل هذه الطبقة من وسطى دنيا إلى وسطى عليا مرورًا بالوسيطة.